قَضِيَّةُ التَّحْكِيمِ بَعْدَ وَقْعَةِ صِفِّين
(عَرْضُ أحْدَاثٍ وتَفْنِيدُ شُبُهَاتٍ)

د. ياسين أزكّاغ
باحث في العلوم الشرعية

تُعَدُّ قضية التحكيم من الموضوعات الشائكة في التاريخ الإسلامي، نظرًا لما حصل قبلها من التنازع والتشاجر بين خيرة من خلق الله رضوان الله عليهم بدون قصد، ونظرًا لما شاب هذه الوقعة من التحريف والتزوير والدسّ، فقد وجد أعداء الإسلام في هذه الفترة مرتعًا خصبًا للطعن في صحابة رسول الله ﷺ، والحطّ من قدرهم، انطلاقًا من الغثّ الوارد في بعض كتب التواريخ والأدب.

وقد حاولت في هذه الورقات بيان حقيقة هذا الخلاف الذي حصل بين الصحابة رضي الله عنهم في قضية التحكيم وما تقدمها من أحداث، بدءًا من مبايعة عليٍّ وانتهاء بقتله غيلة رضي الله عنه، وتفنيد بعض الشبهات التي أثارها أعداء الإسلام من الروافض والمستشرقين، فانتظم عملي في ستة مباحث، وهي:

- **المبحث الأول: لمحة عن وقعة الجمل.**
- **المبحث الثاني: لمحة عن وقعة صفين.**
- **المبحث الثالث: الشبه المثارة قُبيل التحكيم والجواب عنها.**
- **المبحث الرابع: بيان بطلان وثيقة التحكيم المشهورة والإجابة عن الشبه التي تضمنتها.**
- **خاتمة واستنتاجات.**

تمهيد

لما قُتل عثمان بن عفان يوم الجمعة لثماني عشرة مضت من ذي الحجة سنة خمس وثلاثين، سعى طائفة من الصحابة رضي الله عنهم من المهاجرين والأنصار إلى عليّ في شأن البيعة، فبويع رضي الله عنه[1].

يقول الإمام أبو بكر ابن العربي: (فلما قضى الله من أمره ما قضى، ومضى في قدره ما مضى، علم أن الحق لا يترك الناس سدى، وأن الخلق بعده مفتقرون إلى خليفة مفروض عليهم النظر فيه، ولم يكن بعد الثلاث كالرابع قدرًا، وعلمًا، وتُقًى، ودينًا، فانعقدت له البيعة، ولولا الإسراع بعقد البيعة لعليّ لجرى على من بها من الأوباش ما لا يرقع خرقه، ولكن عزم عليه المهاجرون والأنصار، ورأى ذلك فرضًا عليه، فانقاد إليه)[2].

وروى الحاكم في (المستدرك على الصحيحين)[3] عن قيس بن عباد قال: (سمعت عليًّا رضي الله عنه يوم الجمل يقول: اللهم إني أبرأ إليك من دم عثمان، ولقد طاش عقلي يوم قتل عثمان، وأنكرت نفسي، وجاؤوني للبيعة، فقلت: والله إني لأستحيي من الله أن أبايع قومًا قتلوا رجلاً قال له رسول الله ﷺ: «ألا أستحيي ممن تستحيي منه الملائكة»، وإني لأستحيي من الله أن أُبَايَعَ وعثمان قتيل على الأرض لم يدفن

بعدُ، فانصرفوا، فلما دُفن رجع الناس فسألوني البيعة، فقلت: اللهم إني مشفق مما أقدم عليه، ثم جاءت عزيمة فبايعتُ، فلقد قالوا: يا أمير المؤمنين، فكأنما صُدِعَ قلبي، وقلت: اللهم خُذْ مني لعثمان حتى ترضى).

وأول من بايعه من الصحابة: طلحة، والزبير، وسعد بن أبي وقاص، وعمار بن ياسر، وأسامة بن زيد، وأبو أيوب الأنصاري، وجميع من كان بالمدينة من أصحاب رسول الله ﷺ، وغيرهم[4].

وقد تقرر عند أهل السنة والجماعة أن الخلاف الحاصل بين عليّ رضي الله عنه وبين طلحة والزبير وعائشة، ثم معاوية بعدُ رضي الله عنهم أجمعين لم يكن منشؤه القدح في إمارة عليّ، ولا الطعن في أحقّيته بالخلافة؛ بل أقروا له جميعًا بذلك، وإنما سبب الخلاف هو في التعجيل في الاقتصاص من قتلة عثمان رضي الله عنه؛ ذلك أن عليًّا رضي الله عنه ارتأى إرجاء القصاص إلى حين استقرار الأوضاع، واجتماع الشمل، وتوحيد الكلمة.

المبحث الأول: لمحة عن وقعة الجمل

استأذن طلحةُ والزبير عليًّا في العمرة، فأذن لهما بعد مبايعته وعِلْمِهِمَا حرصه رضي الله عنه على تأخير الاقتصاص من قتلة عثمان، فلقيا بمكة أمهات المؤمنين وكُنَّ قد خرجن إلى الحج فرارًا من الفتنة[5] وخلق من سادات الصحابة رضي الله عن الجميع، فاتهموا أنفسهم بخذلان أمير المؤمنين عثمان المقتول، قال ابن كثير: «فقامت عائشة رضي الله عنها في الناس تخطبهم وتحثهم على القيام بطلب دم عثمان، وذكرت ما افتات به أولئك من قتله في بلد حرام، وشهر حرام، ولم يراقبوا جوار رسول الله ﷺ، وقد سفكوا الدماء، وأخذوا الأموال، فاستجاب الناس لها، وطاوعوها على ما تراه من الأمر»[6].

وقام الزبير قائلاً: (نُنْهض الناس، فيدرك بهذا الدم لئلا يبطل، فإن في إبطاله توهين سلطان الله بيننا أبدًا، إذا لم يُفطم الناس عن أمثالها لم يبق إمام إلا قتله هذا الضرب)[7].

وقال طلحة: (إنه كان منّي في عثمان شيء ليس توبتي إلا أن يُسفك دمي في طلب دمه)[8].

فدلّ ذلك على أن عائشة ومن وافقها من الصحابة رضي الله عنهم كان قصدهم التحذير من السبئيّة الذين وُجِدُوا في جيش عليّ رضي الله عنه، والمطالبة بإقامة الحدود على القتلة، والإصلاح بين الناس لا غير، فقد خرجت أم المؤمنين رضي الله عنها متأوّلة لقوله تعالى: ﴿لَّا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّن نَّجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ﴾[9]، ومعها ابن أختها - (محرمها) - عبدالله ابن الزبير، وخروجها هذا لا ينافي قوله تعالى: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَىٰ﴾[10]، خلافًا لما ادعاه الشيعة الروافض من كونها خالفت أمر ربها عند خروجها من البيت.

قال الإمام أبو بكر ابن العربي: (وأما خروجها إلى حرب الجمل فما خرجت لحرب، ولكن تعلق الناس بها، وشكوا إليها ما صاروا إليه من عظيم الفتنة، وتهارج الناس، ورجوا بركتها في الإصلاح، وطمعوا في الاستحياء منها إذا وقفت إلى الخلق، وظنت

هي ذلك، فخرجت مقتدية بالله في قوله: ﴿ لَّا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّن نَّجْوَىٰهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَٰحٍ بَيْنَ ٱلنَّاسِ﴾[11]، وبقوله: ﴿ وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُواْ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَا﴾[12]، والأمر بالإصلاح مخاطب به جميع الناس من ذكر أو أنثى، حُرّ أو عبد؛ فلم يرد الله بسابق قضائه، ونافذ حكمه، أن يقع إصلاح)[13].

ثم خرج طلحة والزبير وعائشة ومن معهم من الصحابة من مكة إلى البصرة، فلما اقتربوا منها كتبت أم المؤمنين عائشة إلى الأحنف بن قيس: أنها قد قدمت، فبعث عثمان بن حنيف ـ وكان واليًا لعليّ على البصرة ـ عمران بن حصين وأبا الأسود الدؤلي إليها، ليعلما ما جاءت له، فلما قدما عليها، واستعلما منها ما جاءت له، فذكرت لهما ما الذي جاءت له من القيام بطلب دم عثمان ﵁[14].

فمنعهم عثمان بن حنيف من الدخول حتى يأتي أمير المؤمنين، فأمر الناس بِلُبْسِ السلاح، والاجتماع في المسجد، قال ابن كثير: (فقام رجل وعثمان على المنبر فقال: أيها الناس؛ إن كان هؤلاء القوم جاؤوا خائفين فقد جاؤوا من بلد يأمن فيها الطير، وإن كانوا جاؤوا يطلبون بدم عثمان فما نحن بقتلته، فأطيعوني وردوهم من حيث جاؤوا، فقام الأسود بن سريع السعدي فقال: إنما جاؤوا يستعينون بنا على قتلة عثمان منا ومن غيرنا، فحصبه الناس، فعلم عثمان بن حنيف أن لقتلة عثمان بالبصرة أنصارًا فكسره ذلك).

وكان عليّ ﵁ قد تجهز قاصدًا الشام، ولما عَلِمَ خروج عائشة وطلحة والزبير ومن معهم إلى البصرة غير الوجهة ولحقهم إليها من أجل الإصلاح[15]، وحقن الدماء، ولم يخرج لقتال، فقد روى الطبري في (تاريخه)[16] أن عليًّا ﵁ لما أراد الخروج من الرَّبَذَةِ إلى البصرة قام إليه ابن لرفاعة بن رافع، فقال: يا أمير المؤمنين؛ أي شيء تريد؟ وإلى أين تذهب بنا؟ فقال: (أما الذي نريد وننوي فالإصلاح، إن قبلوا منا وأجابونا إليه، قال: فإن لم يجيبوا إليه؟ قال: ندعهم بعذرهم، ونعطيهم الحق ونصبر، قال: فإن لم يرضوا؟ قال: ندعهم ما تركونا، قال: فإن لم يتركونا؟ قال: امتنعنا منهم).

وفي طريق عليّ ﵁ إلى البصرة نزل في ذي قار أيامًا، فأرسل القعقاع بن عمرو إلى طلحة والزبير من أجل الصلح والألفة والجماعة، فبدأ بعائشة ﵂، فقال: أي أمه، ما أقدمك هذه البلدة؟ فقالت: أي بني الإصلاح بين الناس، فطلب منها أن تبعث إلى طلحة والزبير ليحضرا عندها، ففعلت، فقال القعقاع: إني سألت أم المؤمنين ما أقدمها؟ فقالت: الإصلاح بين الناس، فقال الزبير وطلحة: ونحن كذلك، قال: فأخبراني ما وجه هذا الإصلاح؟ فوالله لئن عرفناه لنصطلحنّ، قالا: قتلة عثمان، فإن هذا إن ترك كان تركًا للقرآن، فقال: قتلتما قتلة عثمان من أهل البصرة، وأنتم قبل قتلهم أقرب منكم إلى الاستقامة منكم اليوم، قتلتم ستمائة رجل، فغضب لهم ستة آلاف فاعتزلوكم، وخرجوا من بين أظهركم، وطلبتم حرقوص بن زهير، فمنعه ستة آلاف، فإن تركتموهم وقعتم فيما تقولون، وإن قاتلتموهم فأديلوا عليكم، فالذي حذرتم

وفرقتم من هذا الأمر أعظم مما أراكم تدفعون وتجمعون منه[17].

قال الحافظ ابن كثير: (يعني: أن الذي تريدون من قتل قتلة عثمان مصلحة، ولكنه يترتّب عليه مفسدة هي أربى منها، وكما أنكم عجزتم عن الأخذ بثأر عثمان من حرقوص بن زهير، لقيام ستة آلاف في منعه ممن يريد قتله، فعليٌّ أعذر في تركه الآن قتل قتلة عثمان، وإنما أخّر قتل قتلة عثمان إلى أن يتمكن منهم بعد هذا، فإن الكلمة في جميع الأمصار مختلفة عليه)[18].

ثم قالت عائشة أم المؤمنين ﵂ للقعقاع: فماذا تقول أنت؟ قال: أقول هذا الأمر دواؤه التسكين، وإذا سكن اختلجوا، فإن أنتم بايعتمونا فعلامة خير، وتباشير رحمة، ودَرْكٌ بثأر هذا الرجل، وعافية وسلامة لهذه الأمة؛ وإن أنتم أبيتم إلا مكابرة هذا الأمر واعتسافه، كانت علامة شر، وذهاب هذا الثأر، وبعثة الله في هذه الأمة هزاهزها[19]، فآثروا العافية ترزقوها، وكونوا مفاتيح الخير كما كنتم تكونون، ولا تعرضونا للبلاء ولا تعرضوا له فيصرعنا وإياكم، وأيم الله إني لأقول هذا وأدعوكم إليه، وإني لخائف ألا يتم حتى يأخذ الله ﷻ حاجته من هذه الأمة التي قَلَّ متاعها، ونزل بها ما نزل، فإن هذا الأمر الذي حدث أمر ليس يقدر، وليس كالأمور، ولا كقتل الرجل الرجل، ولا النفر الرجل، ولا القبيلة الرجل.

فقالوا: نعم؛ إذًا قد أحسنت وأصبت المقالة، فارجع فإن قدم عليٌّ وهو على مثل رأيك صلح هذا الأمر، فرجع إلى عليّ فأخبره فأعجبه ذلك، وأشرف القوم على الصلح، كره ذلك من كرهه، ورضيه من رضيه[20].

ثم قام عليٌّ خطيبًا في الناس فذكر الجاهلية وشقاءها، ونعمة الإسلام وسعادة أهله، ثم قال: (ألا إني مرتحل غدًا فارتحلوا، ولا يرتحل معي أحد أعان على عثمان بشيء من أمور الناس)[21].

فلما قال هذا اجتمع من أهل الفتن جماعة كالأشتر النخعيّ، وشريح بن أوفى، وعبدالله بن سبأ، وسالم بن ثعلبة، وغيرهم في ألفين وخمسمائة، قال الحافظ ابن كثير: (وليس فيهم صحابي، ولله الحمد)[22]، فقالوا: ما هذا الرأي؟ وعليّ والله أبصر بكتاب الله، وهو ممن يطلب قتلة عثمان، وأقرب إلى العمل بذلك، وقد قال ما سمعتم، غدًا يجمع عليكم الناس، وإنما يريد القوم كلهم أنتم، فكيف بكم وعددكم قليل في كثرتهم؟

فقال الأشتر: قد عرفنا رأي طلحة والزبير فينا، وأما رأي عليّ فلم نعرفه إلى اليوم، فإن كان قد اصطلح معهم، فإنما اصطلحوا على دمائنا، فإن كان الأمر هكذا ألحقنا عليًّا بعثمان، فرضي القوم منا بالسكوت.

فقال ابن السوداء: بئس ما رأيت، لو قتلناه قتلنا، فإنا يا معشر قتلة عثمان في ألفين وخمسمائة، وطلحة والزبير وأصحابهما في خمسة آلاف، ولا طاقة لكم بهم، وهم إنما يريدونكم.

فقال علباء بن الهيثم: دعوهم وارجعوا بنا حتى نتعلق ببعض البلاد فنمتنع بها.

فقال ابن السوداء: بئس ما قلت، إذًا والله كان يتخطفكم الناس، ثم قال: يا قوم؛ إن

عـزكم في خلطـة النـاس، فـإذا التقـى النـاس فأنشبوا القتال، ولا تُفَرِّغُوهم للنظر، فمـن أنـتم معه لا يجد بدًّا من أن يمتنع، ويشغل الله طلحة والزبيـر ومـن معهمـا عمـا تكرهـون، فأبصـروا الرأي وتفرقوا عليه[23].

فتحصل مما تقـدم أن الصلح تـم بـين علـيّ وطلحة والزبير وعائشة ﭫ، فعَلِمَ قَتَلَةُ عثمـان أن الإغـارة علـيهم، فلجـأوا للمكـر والخديعـة، واندسوا لـيلاً في صـفوف المسـلمين، وأشـعلوا نار المعركة، فظن عليٌّ أنه خُدع من قِبَلِ طلحة والزبير، وظن الأخيران أن عليًّا غـدر بهـما، فما توقف القتال إلا بعدما أشرقت الشمس.

والحـق أن وقعـة الجمـل هـذه إنمـا (أثارهـا سـفهاء الفـريقين)[24]، قـال الإمـام الطحـاوي: (فَجَرَتْ فتنة الجمل على غير اختيـار مـن علـيّ ولا مـن طلحـة، وإنمـا أثارهـا المفسـدون بغيـر اختيار السابقين)[25].

وسميت بوقعة الجمل؛ لأن أمنـا عائشـة ﭭ كانـت تركـب جمـلاً قُتـل أثنـاء هـذه المعركـة، اشتراه لها يزيد بن أمية مـن الـيمن، فلمـا وصـل أمَّ المؤمنين ﭭ خبرُ نشوب القتـال خرجـت في هودجهـا قصـد الإصـلاح، وناولـت كعـب بـن سور مصحفًا وقالت: (ادعهم إليه)، فلمـا تقـدم كعـب رافعًـا المصـحف يـدعوا النـاس إلـى التحاكم إليه، رشقه المفسدون أتباع عبدالله بـن سبأٍ بنبالهم فقتلوه، ووصلت النبال إلـى هـودج أم المـؤمنين عائشـة، فكـادت أن تُقتـل ﭭ، فسارع جيش البصرة لحمايتها، والأخذ بخطـام الجمل، وقد قتل حولـه طائفـة مـن المسـلمين، وأصبح هودجها كالقنفذ من حيث كثرة السهام التي رُشق بها[26].

روى الطبري في (تاريخه)[27]: أن محمـد بـن أبي بكر وعمـار بـن ياسـر أتيـا عائشـة وقـد عُقـر الجمــل، فقطعــا غُرْضَــةَ الرَّحْــلِ، واحــتملا الهـودج، فنحيـاه حتـى أمرهمـا علـيّ فيـه أمـره بعـدُ، قـال: أدخلاهـا البصـرة، فأدخلاهـا دار عبدالله بن خلف الخزاعي.

قـال الحـافظ ابـن كثيـر: (ويقـال: إن الـذي أشار بعقر الجمل هو علي ﭬ، وقيل: القعقـاع ابـن عمـرو، لـئلا تصـاب أم المـؤمنين، فإنهـا صارت غرضًا للرماة)[28].

ثم نـادى منـادي علـيّ في النـاس: إنـه لا يُتبـع مـدبر، ولا يُـذفّف علـى جـريح، وصُـلي علـى القتلـى مـن الفـريقين، ثـم جـاء علـيٌّ إلـى الـدار التي فيها أم المـؤمنين عائشـة، فاسـتأذن ودخـل فسلم عليها ورحبت به، وإذا النسـاء في دار بنـي خلف يبكين على من قُتل منهم[29].

وروى الطـــبري في (تاريخـــه)[30] أن أم المؤمنين عائشة لما رامت الخروج من البصـرة بعث إليها علـيّ بكـل مـا ينبغـي مـن مركـب، أو زاد، أو متـاع، وأخـرج معهـا كـل مـن نجـا ممـن خـرج معهـا إلا مـن أحـبّ المقـام، واختـار لهـا أربعين امرأة من نساء أهل البصرة المعروفات، فلما كان اليوم الـذي ترتحـل فيـه، جاءهـا حتـى وقف لها، وحضر الناس، فخرجت على الناس وودّعوهـا وودّعـتهم، وقالـت: يـا بنـيّ، تعتـب بعضنا على بعض استبطاء واستزادة، فلا يعتدن أحد منكم على أحد بشيء بلغـه مـن ذلـك، إنـه

والله ما كان بيني وبين عليّ في القديم إلا ما يكون بين المرأة وأحمائها، وإنه عندي على معتبي من الأخيار، وقال علي: يا أيها الناس، صدقت والله وبرّت، ما كان بيني وبينها إلا ذلك، وإنها لزوجة نبيكم ﷺ في الدنيا والآخرة. وخرجت يوم السبت لغرّة رجب سنة ست وثلاثين، وشَيَّعَهَا عليٌّ أميالاً، وسَرَّحَ بنيه معها يومًا.

والعجيب أن رسول الله ﷺ كان قد أخبر عليًّا قبلُ بأنه سيكون بينه وبين عائشة أمرٌ، فقال عليٌّ: أنا يا رسول الله؟ فقال ﷺ: «نعم»، قال: فأنا أشقاهم يا رسول الله؟ قال ﷺ: «لا، ولكن إذا كان كذلك، فارددها إلى مأمنها»[31].

وكان ممن قتل يومئذ في المعركة: طلحة بن عبيد الله، والزبير بن العوام، وغيرهما[32]، وقد اضطربت كتب التواريخ في تحديد عدد القتلى، وأرجع المسعودي في (مروج الذهب)[33] سبب هذا الخلاف إلى أهواء الرواة نَقَلَةِ الأخبار؛ وعدتهم في (الطبقات الكبرى)[34] ثلاثة عشر ألف، وفي (البداية والنهاية)[35] نحو من عشرة آلاف؛ وأما الجرحى فلا يحصون كثرة، قال الحافظ ابن كثير: (ولم يكن في الفريقين من الصحابة إلا القليل)[36].

المبحث الثاني: لمحة عن وقعة صفين

لما فرغ عليٌّ من وقعة الجمل أقام بالبصرة خمس عشرة ليلة، ثم انصرف إلى الكوفة، فدخلها يوم الإثنين من شهر رجب سنة ست وثلاثين[37]، فنزل بالرحبة وصلى بالجامع الأعظم ركعتين، ثم خطب في الناس، ومدح أهل الكوفة في خطبته، ثم بعث إلى جرير بن عبدالله ـ وكان واليًا على همذان من زمان عثمان رضي الله عنه ـ، وإلى الأشعث بن قيس ـ وكان واليًا على أذربيجان ـ يأمرهما أن يأخذا البيعة له من هنالك، ثم يقبلا إليه، ففعلا، وكان معاوية رضي الله عنه واليًا على الشام في عهد عمر وعثمان، فأرسل عليٌّ رسوله جرير بن عبدالله إلى معاوية ليأخذ منه البيعة، وبعث معه كتابًا يعلمه باجتماع المهاجرين والأنصار على بيعته، ويخبره بما جرى في وقعة الجمل، ويدعوه إلى الدخول فيما دخل فيه الناس، فلما انتهى إليه جرير أعطاه الكتاب، فأبى معاوية ومن معه المبايعة حتى يَقتل عليٌّ قتلة عثمان، أو يسلمهم إليه[38].

فسبب امتناع معاوية رضي الله عنه عن المبايعة ليس لادعائه الخلافة، ولا اعتقاده الأحقيته بها والأفضلية؛ بل اشترط على عليّ حتى يبايعه تمكينه من قتلة عثمان، وذكّره بأنه كان وليّه على الشام، وأنه ابن عمه.

قال الإمام ابن حزم في هذا المعنى: (وأما أمر معاوية رضي الله عنه فبخلاف ذلك، ولم يقاتله عليّ رضي الله عنه لامتناعه من بيعته؛ لأنه كان يسعه في ذلك ما وسع ابن عمر وغيره، لكن قاتله لامتناعه من إنفاذ أوامره في جميع أرض الشام، وهو الإمام الواجبة طاعته، فعليٌّ المصيب في هذا، ولم ينكر معاوية قطّ فضل عليّ، واستحقاقه الخلافة، لكن اجتهاده أداه إلى أن رأى تقديم أخذ القَوَد من قتلة عثمان رضي الله عنه على البيعة، ورأى نفسه أحقّ بطلب دم عثمان)[39].

وقال إمام الحرمين: (ومعاوية وإن قاتل عليًّا؛ فإنه كان لا ينكر إمامته، ولا يدعيها لنفسه، وإنما كان يطلب قتلة عثمان ﷺ ظانًّا أنه مصيب، وكان مخطئًا)[40].

ثم خرج أمير المؤمنين عليّ ﷺ من الكوفة قاصدًا الشام، مجهزًا الجيش، فعسكر بالنُّخَيْلَةِ، ثم تقدم إلى الرَّقَّةِ، ولما نمي إلى معاوية ﷺ خبر خروج عليّ، جمع مستشاريه، فقال له عمرو بن العاص: (أما إذ بلغك أنه يسير فسر بنفسك، ولا تغب عنه برأيك)[41]. فخرج معاوية في جيش ضخم، فعسكر بصفين على مشرعة الماء، في أسهل موضع وأفيحه، ولما وردها جيش عليّ عسكروا في مكان وعر ليس فيه ماء، فأرسل عليّ الأشعث بن قيس إلى معاوية بشأن التخلية بينهم وبين الماء، ففعل.

والحديث أخرجه ابن عساكر في (تاريخ دمشق)[42] بسنده إلى أبي الصلت سليم الحضرمي قال: شهدنا صفين، فإنا لعلى صفوفنا وقد حُلنا بين أهل العراق وبين الماء، فأتانا فارس على برذون مقنعًا بالحديد، فقال: السلام عليكم؛ فقلنا: وعليك، قال: فأين معاوية؟ قلنا: هو ذا؛ فأقبل حتى وقف، ثم حسر عن رأسه، فإذا هو أشعث بن قيس الكندي، رجل أصلع ليس في رأسه إلا شعرات، فقال: الله الله يا معاوية في أمة محمد ﷺ، هبوا أنكم قتلتم أهل العراق؛ فمن للبعوث والذراري؟ أم هبوا أنا قتلنا أهل الشام؛ فمن للبعوث والذراري؟ الله الله؛ فإن الله يقول: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا ۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ ۚ﴾[43]، فقال له معاوية: فما الذي تريد؟ قال: نريد أن تخلوا بيننا وبين الماء، فو الله لتخلنّ بيننا وبين الماء، أو لنضعنّ أسيافنا على عواتقنا، ثم نمضي حتى نرد الماء، ونموت دونه، فقال معاوية لأبي الأعور وعمرو بن سفيان: يا أبا عبدالله؛ خلّ بين إخواننا وبين الماء.

وفي رواية عند الطبري[44]: أنهم مُنعوا من الماء، وقيل لهم: مُوتُوا عطشًا كما منعتم عثمان الماء، فتراموا بالنبل ساعة، ثم تطاعنوا بالرماح، وتقاتلوا بالسيوف.

قال ابن كثير بعد إيراده لهذه الرواية: (ثم اصطلحوا على وروده ـ أي: الماء ـ، ولا يمنع أحد أحدًا منهم)[45].

ثم دعا عليٌّ بشير بن عمرو الأنصاري وسعيد بن قيس الهمداني وشبث بن ربعي فقال: ادعوا معاوية إلى الطاعة والجماعة، واسمعوا ما يقول لكم، فلما دخلوا عليه قال له بشير بن عمرو: يا معاوية؛ إن الدنيا عنك زائلة، وإنك راجع إلى الآخرة، والله محاسبك بعملك، ومجازيك بما قدّمت يداك، وإني أنشدك الله أن تفرق جماعة هذه الأمة، وأن تسفك دماءها بينها.

فقال له معاوية: هلا أوصيت بذلك صاحبكم؟ فقال له: إن صاحبي أحق هذه البرية بالأمر في فضله ودينه وسابقته وقرابته، وإنه يدعوك إلى مبايعته، فإنه أسلم لك في دنياك، وخير لك في آخرتك.

فقال معاوية: ويُطَلُّ دم عثمان؟ لا والله لا أفعل ذلك أبدًا، ثم أراد سعيد بن قيس الهمداني أن يتكلم فبدره شبث بن ربعيّ، فتكلّم قبله بكلام فيه غلظة وجفاء في حقّ معاوية، فزجره معاوية وزبره، ثم أمر بهم فأخرجوا من بين يديه، وصمم على القيام بطلب دم عثمان الذي قتل مظلومًا.

فعند ذلك نشبت الحرب بينهم، وأمر عليّ بالطلائع والأمراء أن تتقدم للحرب، وجعل عليّ يؤمّر كل يوم على الحرب أميرًا، وكذلك فعل معاوية، وربما اقتتل الناس في اليوم مرّتين، وذلك في شهر ذي الحجة بأتمه، وجرت بينهم حروب يطول ذكرها[46].

ولما دخل محرّم كفوا عن القتال لحرمة هذا الشهر، طلبًا للصلح، وحقنًا لدماء المسلمين، ولم تزل الرسل تتردد بين عليّ ومعاوية رضي الله عنهما في هذه الفترة، حتى انسلخ الشهر، ولم يقع بينهما صلح.

ثم نشبت الحرب بينهما من جديد إلى درجة لم يستطع معها كلا الفريقين مزيد قتال، خاصة بعد مقتل الصحابي الجليل عمار بن ياسر، إذ أفاد مقتله أن عليًّا رضي الله عنه كان مصيبًا في تلك الحروب؛ لأن عمارًا كان في جيشه وقاتل في صفّه، وأن معاوية رضي الله عنه ومن معه من الفئة الباغية، بنص حديث رسول الله ﷺ؛ ففي (صحيح البخاري)[47] عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: كنا نحمل لَبِنَةً لَبِنَةً، وعمار لَبِنَتَيْنِ لَبِنَتَيْنِ، فرآه النبيُّ ﷺ، فينفض التراب عنه، ويقول: «وَيْحَ عمار، تَقْتُلُهُ الفئة الباغية، يدعوهم إلى الجنة، ويدعونه إلى النار»، قال: يقول عمار: «أعوذ بالله من الفتن».

قال الحافظ ابن عبدالبر: (تواترت الآثار عن النبي ﷺ أنه قال: «تقتل عمارًا الفئة الباغية»؛ وهذا من إخباره بالغيب وأعلام نبوته ﷺ، وهو من أصح الأحاديث)[48].

وقال الحافظ ابن حجر: (وفي هذا الحديث علم من أعلام النبوة، وفضيلة ظاهرة لعليٍّ ولعمار، وَرَدٌّ على النواصب الزاعمين أن عليًّا لم يكن مصيبًا في حروبه)[49].

ثم رفع أهل الشام المصاحف فوق الرماح، طلبًا للصلح، ودعوة إلى التحكيم، وتفرقوا على أن تجعل كل طائفة أمرها إلى حكم، فكان من جهة عليٍّ: أبو موسى الأشعري، ومن جهة معاوية: عمرو بن العاص رضي الله عنهم أجمعين.

المبحث الثالث: الشبه المثارة قُبيل التحكيم والجواب عنها

لقد طال التزوير والتحريف قضية التحكيم، وخاض فيها الناس بدون علم، وبنوا عليها أحكامًا سخيفة، تنمُّ عن جهل بَيِّنٍ، وتَحَامُلٍ واضحٍ، وحقدٍ دفينٍ، والغرض من إثارة هذه الدسائس هو التنقيص من قدر الصحابة رضي الله عنهم، وتشويه التاريخ الإسلامي، وسأورد فيما يلي جملة من الشبه التي تضمنتها بعض الأخبار المنكرة، مع الجواب عنها قدر الإمكان؛ فأقول:

روى الطبري في (تاريخه)[50]: (أن عمرو بن العاص لما رأى أمر أهل العراق قد اشتدّ، وخاف في ذلك الهلاك، قال لمعاوية: هل لك في أمر أعرضه عليك لا يزيدنا إلا اجتماعًا، ولا يزيدهم إلا فرقة؟ قال: نعم، قال: نرفع

المصاحف، ثم نقول: ما فيها حَكَمٌ بيننا وبينكم، فإن أبى بعضهم أن يقبلها، وجدت فيهم من يقول: بلى؛ ينبغي أن نقبل، فتكون فرقة تقع بينهم، وإن قالوا: بلى، نقبل ما فيها، رفعنا هذا القتال عنا وهذه الحرب إلى أجل، أو إلى حين، فرفعوا المصاحف بالرماح وقالوا: هذا كتاب الله ﷻ بيننا وبينكم، من لثغور أهل الشام بعد أهل الشام! ومن لثغور العراق بعد أهل العراق! فلما رأى الناس المصاحف قد رفعت، قالوا: نجيب إلى كتاب الله ﷻ وننيب إليه.

فلما رفعت المصاحف قال عليٌّ: عباد الله، امضوا على حقكم وصدقكم قتالَ عدوّكم، فإن معاوية وعمرو بن العاص وابن أبي معيط وحبيب بن مسلمة وابن أبي سرح والضحاك ابن قيس، ليسوا بأصحاب دين ولا قرآن، أنا أعرف بهم منكم، قد صحبتهم أطفالا، وصحبتهم رجالاً، فكانوا شر أطفال، وشر رجال، ويحكم! إنهم ما رفعوها، ثم لا يرفعونها ولا يعلمون بما فيها، وما رفعوها لكم إلا خديعة ودهنًا[51] ومكيدة، فقالوا له: ما يسعنا أن نُدْعَى إلى كتاب الله ﷻ فنأبى أن نقبله، فقال لهم: فإني إنما قاتلتهم ليدينوا بحكم هذا الكتاب، فإنهم قد عصوا الله ﷻ فيما أمرهم، ونسوا عهده، ونبذوا كتابه، فقال له مسعر بن فدكي التميمي وزيد بن حصين الطائي ثم السنبسي في عصابة معهما من القراء الذين صاروا خوارج بعد ذلك: يا علي، أجب إلى كتاب الله ﷻ إذ دُعيت إليه، وإلا نَدفعك برمتك إلى القوم، أو نفعل بك كما فعلنا بابن عفان).

وهذه الرواية منكرة، أخرجها الطبري في (تاريخه)[52] وغيره من طريق أبي مخنف لوط ابن يحيى، وهو رجل متروك، قال ابن معين: (ليس بثقة)[53].

وقال الدارقطني: (ضعيف)[54].

وقال ابن عدي في (الكامل في ضعفاء الرجال)[55]: (شيعي محترق، صاحب أخبارهم).

وقد تضمن هذا الخبر التالف أربع شبه؛ وهي:

1- تصوير عمرو بن العاص في صورة الرجل الماكر المُخادع؛ لأنه رأى أهل العراق في طريقهم للنصر والتمكين، فلجأ إلى حيلة التحكيم. والحق أن الأمر بخلاف ذلك كما سأورده قريبًا في الرواية الصحيحة المعروفة[56].
2- رَفْضُ عليٍّ رضي الله عنه التحكيم لَمَّا طالبه به أهل الشام، وتحريضه لجيشه على القتال والمضيّ في صدّ العدوّ.
3- اتهام عليّ لمعاوية وعمرو بن العاص ومن معهما بقلة الدين، وأن رفعهم للمصاحف كان خديعة، ودهاء، ومكرًا.
4- استجابة عليّ للتحكيم بعدُ كان تحت ضغط الخوارج القراء قتلة عثمان.

والإجابة عن هذه الشبه يكون بعد إيراد الرواية الصحيحة الواردة في هذا الباب، وهي ما أخرجه أحمد في (المسند)[57] عن حبيب بن أبي ثابت، قال: أتيت أبا وائل في مسجد أهله أسأله عن هؤلاء القوم الذين قتلهم عليٌّ بِالنهروان، فيما استجابوا له، وفيما فارقوه، وفيما استحلَّ قتالهم، قال: كنا بصفِّين فلما اسْتَحَرَّ القتل بأهل

الشام اعتصموا بِتَلٍّ، فقال عمرو بن العاص لمعاوية: أرسل إلى عليٍّ بمصحف، وادعه إلى كتاب الله، فإنه لن يأبى عليك، فجاء به رجل، فقال: بيننا وبينكم كتاب الله؛ ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُواْ نَصِيباً مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ يُدْعَوْنَ إِلَىٰ كِتَٰبِ ٱللَّهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ يَتَوَلَّىٰ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ وَهُم مُّعْرِضُونَ ﴿٢٣﴾﴾[58]، فقال عليٌّ: نعم؛ أنا أولى بذلك، بيننا وبينكم كتاب الله، قال: فجاءته الخوارج، ونحن ندعوهم يومئذ القُرّاء، وسيوفهم على عواتقهم، فقالوا: يا أمير المؤمنين، ما ننتظر بهؤلاء القوم الذين على التَّلِّ ألا نمشي إليهم بسيوفنا، حتى يحكم الله بيننا وبينهم، فتكلم سهل بن حنيف، فقال: يا أيها الناس اتهموا أنفسكم، فلقد رأيتنا يوم الحديبية، يعني: الصلح الذي كان بين رسول الله ﷺ وبين المشركين، ولو نرى قتالاً لقاتلنا، فجاء عمر إلى رسول الله ﷺ، فقال: يا رسول الله ألسنا على الحق، وهم على باطل، أليس قتلانا في الجنة وقتلاهم في النار؟ قال: (بلى)، قال: ففيم نعطي الدنية في ديننا، ونرجع ولما يحكم الله بيننا، وبينهم؟ فقال: (يا ابن الخطاب، إني رسول الله، ولن يضيّعني أبدًا) قال: فرجع وهو متغيظ، فلم يصبر، حتى أتى أبا بكر، فقال: يا أبا بكر ألسنا على حق، وهم على باطل، أليس قتلانا في الجنة وقتلاهم في النار؟ قال: بلى، قال: ففيم نعطي الدنية في ديننا ونرجع، ولما يحكم الله بيننا وبينهم؟ فقال: يا ابن الخطاب إنه رسول الله ﷺ، ولن يضيعه أبدًا، قال: فنزلت سورة الفتح، قال: فأرسلني رسول الله ﷺ إلى عمر، فأقرأها إياه، قال: يا رسول الله وفتح هو؟ قال: (نعم).

[الجواب عن الشُّبَهِ المتقدمة]

دلت هذه الرواية الصحيحة على جملة من الحقائق، منها:

1- أن عَمرا رضي الله عنه وأرضاه كان قصده من التحكيم حقن دماء المسلمين، والحرص على قول الحقّ، والاعتراف بأنه من الفئة الباغية، فقد أَثَّرَ فيه حَدَثُ قَتْلِ عمار بن ياسر، يشهد لذلك ما رواه أحمد في (المسند)[59] عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، عن أبيه، قال: لما قتل عمار ابن ياسر دخل عمرو بن حزم على عمرو ابن العاص، فقال: قُتِلَ عمار، وقد قال رسول الله ﷺ: «تقتله الفئة الباغية»، فقام عمرو بن العاص فزعًا يُرَجِّعُ حتى دخل على معاوية، فقال له معاوية: ما شأنك؟ قال: قُتِلَ عمار، فقال معاوية: قد قُتِلَ عمار؛ فماذا؟ قال عمرو: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «تقتله الفئة الباغية».

2- أن عليًّا رضي الله عنه قَبِلَ التحكيم ابتداءً، ولم يكن قبوله تحت ضغط الخوارج كما صوّرته الرواية المنكرة المتقدمة؛ بل قال رضي الله عنه عَقِبَ وُرُودِهِ طَلَبَ التحكيم: (نعم؛ أنا أولى بذلك)؛ قال الحافظ في (فتح الباري) شارحًا: (أنا أولى بذلك؛ أي: بالإجابة إذا دُعيت إلى العمل بكتاب الله، لأنني واثق بأن الحقّ بيدي)[60].

3- أنّ عليًّا رضي الله عنه لم ينتقص من قدر معاوية وعمرو بن العاص؛ بل قَبِلَ طلبهما،

واعتبر التحكيم بشارة خير، وطريقًا لوحدة الكلمة، وسبيلاً لِلَمِّ الشمل، وفي (الأخبار الطوال)[61] للدينوري أن عليًّا ﵁ لما بلغه أن اثنين من أصحابه يظهران شتم معاوية ولعن أهل الشام، أرسل إليهما أن كُفَّا عما يبلغني عنكما، فأتياه، فقالا: يا أمير المؤمنين؛ ألسنا على الحق، وهم على الباطل؟ قال: بلى، ورب الكعبة المسدنة، قالوا: فلم تمنعنا من شتمهم ولعنهم؟ قال: كرهت لكم أن تكونوا شتّامين لعّانين، ولكن قولوا: (اللهم احقن دماءنا ودماءهم، وأصلح ذات بيننا وبينهم، واهدهم من ضلالتهم، حتى يَعْرِفَ الحقَّ مَنْ جَهِلَهُ، ويرعوي عن الغيّ من لجج به).

والحاصل أن عليًّا قبل التحكيم من معاوية بعد وقعة صفين ابتداءً، في حين حرص الخوارج القراء قَتَلَةُ عثمان على استمرار المعركة، حتى لا يُقتصّ منهم وتُستأصل شأفتهم، فحاولوا ثَنْيَ عليٍّ ﵁ عن إيقاف القتال وقبول التحكيم، فلم يفلحوا، واضطروا بعدُ إلى الخروج عليه ﵁، فسُمُّوا بالخوارج.

المبحث الرابع: بيان بطلان وثيقة التحكيم المشهورة والإجابة عن الشبه التي تضمنتها

تقدم قبلُ أنه نُسج حول قضية التحكيم جملة من الخرافات والأساطير، تداولتها كتب التواريخ والأدب التي جمعت الغثّ والسمين، وتولَّى كِبْرَ وَضْعِ هذه الروايات طائفة من الرواة المرتزقة، أعداء الملة والدين، من الشيعة الروافض، فوصفوا أبا موسى الأشعري بأنه كان ضعيف الرأي، مخدوع القول، وجعلوا ابن العاص ذا ذهاء فائق، ومكر وخديعة، وتعامل الناس ـ للأسف الشديد ـ مع هذه الرواية كأنها حقائق تاريخية مسلَّمة، وبنوا عليها أحكامًا مغلوطة، ولم يفحصوا أسانيدها، ويبطلوا متونها من جهة النظر.

يقول الإمام ابن العربي في هذا السياق: (وقد تحكم الناس في التحكيم، فقالوا فيه ما لا يرضي الله، وإذا لاحظتموه بعين المروءة دون الديانة، رأيتم أنها سخافة، حمل على سطرها في الكتب ـ في الأكثر ـ عدم الدين، و ـ في الأقل ـ جهل مبين)[62].

وفي ما يلي عرض لهذه الوثيقة الباطلة، وتخريجها من مظانها، وبيان بطلانها من جهة السند، والإجابة عن الشبه التي حوتها.

قال الإمام الطبري في (تاريخه)[63]: قال أبو مخنف: حدثني أبو جناب الكلبي أن عَمرًا وأبا موسى حيث التقيا بدومة الجندل، أخذ عمرو يقدم أبا موسى في الكلام، يقول: إنك صاحب رسول الله ﷺ، وأنت أسنّ منّي، فتكلم وأتكلم، فكان عمرو قد عوّد أبا موسى أن يقدّمه في كلّ شيء، اغتزى بذلك كلّه أن يقدّمه فيبدأ بخلع عليّ، قال: فنظر في أمرهما وما اجتمعا عليه، فأراده عمرو على معاوية فأبى، وأراده على ابنه فأبى، وأراد أبو موسى عَمرًا على عبدالله بن عمر فأبى عليه، فقال له عمرو: خبّرني ما رأيك؟ قال: رأيي أن نخلع هذين الرجلين، ونجعل الأمر شورى بين المسلمين، فيختار المسلمون لأنفسهم من أحبوا، فقال له عمرو: فإن الرأي ما رأيتَ، فأقبلا إلى الناس وهم مجتمعون، فقال: يا أبا موسى؛ أَعْلِمْهُمْ

بأن رأينا قد اجتمع واتفق، فتكلم أبو موسى فقال: إن رأيي ورأي عمرو قد اتفق على أمر نرجو أن يصلح الله ﷻ به أمر هذه الأمة، فقال عمرو: صدق وبرّ، يا أبا موسى؛ تقدم فتكلّم، فتقدم أبو موسى ليتكلم، فقال له ابن عباس: ويحك! والله إني لأظنه قد خدعك إن كنتما قد اتفقتما على أمر، فَقَدِّمْهُ فليتكلّم بذلك الأمر قبلك، ثم تكلم أنتَ بعدهُ، فإن عَمرًا رجل غادر، ولا آمن أن يكون قد أعطاك الرضا فيما بينك وبينه، فإذا قمت في الناس خالفك ـ وكان أبو موسى مغفلاً ـ فقال له: إنا قد اتفقنا، فتقدم أبو موسى فحمد الله ﷻ وأثنى عليه، ثم قال: أيها الناس؛ إنا قد نظرنا في أمر هذه الأمة، فلم نر أصلح لأمرها، ولا ألم لشعثها من أمر قد أجمع رأيي ورأي عمرو عليه، وهو أن نخلع عليًّا ومعاوية، وتستقبل هذه الأمة هذا الأمر، فيولوا منهم من أحبوا عليهم، وإني قد خلعت عليًّا ومعاوية، فاستقبلوا أمركم، وولّوا عليكم من رأيتموه لهذا الأمر أهلاً.

ثم تنحى وأقبل عمرو بن العاص فقام مقامه، فحمد الله وأثنى عليه وقال: إنّ هذا قد قال ما سمعتم، وخلع صاحبه، وأنا أخلع صاحبه كما خلعه، وأثبت صاحبي معاوية، فإنه وليّ عثمان ابن عفان والطالب بدمه، وأحقّ الناس بمقامه، فقال أبو موسى: مالك لا وفّقك الله، غدرت وفجرت! إنما مثلك كمثل الكلب إن تحمل عليه يلهث، أو تتركه يلهث، قال عمرو: إنما مثلك كمثل الحمار يحمل أسفارًا، وحمل شُريح بن هانئ على عمرو فقنّعه بالسوط، وحمل على شريح ابن لعمرو فضربه بالسوط، وقام الناس فحجزوا بينهم، وكان شريح بعد ذلك يقول: ما ندمت على شيء ندامتي على ضرب عمرو بالسوط، ألا أكون ضربته بالسيف آتيا به الدهر ما أتى، والتمس أهل الشام أبا موسى، فركب راحلته ولحق بمكة.

قال ابن عباس: قبح الله رأي أبي موسى! حذّرته وأمرته بالرأي فما عقل، فكان أبو موسى يقول: حذرني ابن عباس غدرة الفاسق، ولكني اطمأننت إليه، وظننت أنه لن يؤثر شيئًا على نصيحة الأمة، ثم انصرف عمرو وأهل الشام إلى معاوية، وسلموا له بالخلافة، ورجع ابن عباس وشريح بن هانئ إلى عليّ، وكان إذا صلى الغداة يقنت فيقول: اللهم العن معاوية، وعَمرًا، وأبا الأعور السلمي، وحبيبًا، وعبدالرحمن بن خالد، والضحاك بن قيس، والوليد، فبلغ ذلك معاوية، فكان إذا قنت لعن عليًّا، وابن عباس، والأشتر، وحسنًا، وحسينًا. اهـ.

وهذه القصة منكرة، وجميع طرقها لا تخلو من مقال، فأما طريق الطبري المتقدم ففي إسناده:

- أبو مخنف لوط بن يحيى، وقد تقدم قريبًا الحديث عن حاله، وبيان أنه شيعي جلد، متروك، لا يوثق بمروياته.
- أبو جناب الكلبي يحيى بن أبي حية، قال ابن سعد: (كان ضعيفًا في الحديث)(64).

وضعفه النسائي في (الضعفاء والمتروكون)(65).

وقال ابن حبان في (المجروحين)(66): (كان ممن يدلّس على الثقات ما سمع من الضعفاء، فالتزق به المناكير التي يرويها عن المشاهير،

فوهّاه يحيى بن سعيد القطان، وحمل عليه أحمد بن حنبل حملاً شديدًا).

وأخرجه عبدالرزاق الصنعاني في (المصنف)[67] عن الزهري مرسلاً، والمرسل ـ كما هو معلوم ـ لا تقوم به حجة؛ خاصة إن لم يتقوّ بمجيئه من طرق أخرى صحيحة.

فتحصل من ذلك أن هذه القصة منكرة، لا تثبت من جهة السند، وأن ما ذكر فيها (كذب صراح، ما جرى منه حرف قطّ، وإنما هو شيء اخترعته المبتدعة، ووضعته التاريخية للملوك، فتوارثه أهل المجانة والجهارة بمعاصي الله والبدع)[68].

كما أن هذا الخبر لا يثبت من جهة النظر، لتضمنه جملة من المغالطات والشبه الماكرة، منها:

1- وصف الصحابي الجليل عمرو بن العاص رضي الله عنه بالداهية، وأنه صاحب مكر وغدر، وأنه استطاع خداع أبي موسى الأشعري عند التحكيم؛ والأمر بخلاف ذلك، فهو صحابي جليل مات رسول الله ﷺ وهو عنه راض، وهو من أجلِّ الصحابة قدرًا، ومناقبه كثيرة شهيرة، فقد شهد له رسول الله ﷺ بالإيمان والصَّلاَحِ في غير ما حديث؛ منها: ما أخرجه الترمذي في (السنن)[69] بسنده عن عقبة بن عامر، قال: قال رسول الله ﷺ: (أسلم الناس، وآمن عمرو بن العاص). ومنها: ما أخرجه أحمد في (المسند)[70] عن أبي هريرة مرفوعًا: (ابنا العاص مؤمنان: عمرو وهشام). ومنها: ما أخرجه الترمذي في (السنن)[71] عن طلحة بن عبيد الله قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (إن عمرو بن العاص من صالحي قريش).

قال ابن تيمية: (ومعاوية وعمرو بن العاص وأمثالهم من المؤمنين، لم يتهمهم أحد من السلف بنفاق؛ بل قد ثبت في الصحيح أن: عمرو بن العاص لما بايع النبي ﷺ قال: على أن يُغفر لي ما تقدم من ذنبي. فقال: (يا عمرو؛ أما علمت أن الإسلام يهدم ما كان قبله). ومعلوم أن الإسلام الهادم هو إسلام المؤمنين، لا إسلام المنافقين؛ وأيضًا فعمرو بن العاص وأمثاله ممن قدم مهاجرًا إلى النبي ﷺ بعد الحديبية هاجروا إليه من بلادهم طوعًا لا كرهًا، والمهاجرون لم يكن فيهم منافق؛ وإنما كان النفاق في بعض من دخل من الأنصار، وذلك أن الأنصار هم أهل المدينة، فلما أسلم أشرافهم وجمهورهم احتاج الباقون أن يظهروا الإسلام نفاقًا؛ لعزِّ الإسلام وظهوره في قومهم)[72].

وقال ابن كثير: (والحكمان كانا من خيار الصحابة، وهما: عمرو بن العاص السهمي من جهة أهل الشام، والثاني: أبو موسى عبدالله بن قيس الأشعري من جهة أهل العراق، وإنما نُصبا ليُصلحا بين الناس، ويتّفقا على أمر فيه رفقٌ بالمسلمين، وحقن لدمائهم، وكذلك وقع)[73].

2- تقديم أبي موسى الأشعري في صورة رجل أبله ساذج، مخدوع، ضعيف الحجة والرأي، ضحية خدعة صنعها عمرو بن العاص؛ فهل يتصور عاقل في من كان هذا حاله أن يوليه رسول الله ﷺ على زبيد وعدن؟ وأن يستعمله عمر بن الخطاب على البصرة؟ وعثمان على الكوفة؟[74]. والحق أنه كان عالمًا، فطنًا، ذكيًّا، ورعًا. وقد سئل عليٌّ عن موضع أبي موسى من العلم فقال: (صبغ في العلم صبغة)[75].

وروى ابن سعد في (الطبقات الكبرى)[76] عن أنس قال: بعثني الأشعريّ إلى عمر بن الخطاب، فقال لي عمر [أي: بعدُ]: كيف تركت الأشعريّ؟ فقلت له: تركته يُعلّم الناس القرآن، فقال: أما إنه كَيِّسٌ، ولا تُسمعها إياه.

والكيس في لغة العرب هو: العاقل الذكيُّ الفطن[77].

وروى الفسوي في (المعرفة والتاريخ)[78] عن مسروق قال: كان القضاء في أصحاب رسول الله ﷺ في ستة: عمر، وعليّ، وابن مسعود، وأبيّ بن كعب، وزيد بن ثابت، وأبي موسى الأشعريّ، فكان نصفهم لأهل الكوفة، عليّ، وابن مسعود، وأبو موسى الأشعريّ.

وقال ابن حجر في (فتح الباري)[79] عقب شرحه حديث إرسال النبي ﷺ لأبي موسى ومعاذ إلى اليمن ما نصه: (واستُدلّ به على أن أبا موسى كان عالمًا، فطنًا، حاذقًا، ولولا ذلك لم يولِّه النبيّ ﷺ الإمارة، ولو كان فوّض الحكم لغيره لم يحتج إلى توصيته بما وصّاه به، ولذلك اعتمد عليه عمر، ثم عثمان، ثم عليّ؛ وأما الخوارج والروافض فطعنوا فيه، ونسبوه إلى الغفلة، وعدم الفطنة، والحقّ أنه لم يصدر منه ما يقتضي وصفه بذلك).

ولأبي موسى الأشعري جملة من المناقب منها: أن رسول الله ﷺ دعا له بغفران الذنب ودخول الجنة، ففي (صحيح مسلم)[80] عن أبي بردة عن أبيه يرفعه: (اللهم اغفر لعبدالله بن قيس ذنبه، وأدخله يوم القيامة مدخلاً كريمًا). ومنها: ما رواه البخاري في (الصحيح)[81] أن رسول الله ﷺ قال له: (يا أبا موسى؛ لقد أوتيت مزمارًا من مزامير آل داود).

3- أن الحكمين راما ابتداءً خلع عليّ ومعاوية من الخلافة، وجعل الأمر شورى بين المسلمين في اختيار أمير المؤمنين، فَخَلَعَ أبو موسى الأشعريّ عليًّا، وغدر عمرو بن العاص؛ والسؤال المطروح هنا هو: هل يملكان أصلاً حقَّ خلع أمير المؤمنين عليّ!!! وهل كان معاوية أميرًا حتى يخلع!!! فأفادت هذه الرواية المنكرة أن سبب الخلاف بين عليّ ومعاوية كان قائمًا بسبب الخلافة، والصراع على تولّي إمارة المؤمنين، والذي أكدته الروايات الصحيحة هو أن معاوية لم يبايعه أهل الشام على الخلافة قطُّ، وأنه لم يدعيها لنفسه؛ بل احتدم الخلاف بينهما بسبب دم عثمان ﷺ، ذلك أن معاوية اشترط على عليّ حتى يبايعه أن يعجّل بأخذ القَوَد من القتلة، أو يمكّنه منهم، في حين ارتأى عليٌّ تأجيل ذلك إلى استتباب الوضع، وتوحيد الصف، كما تقدم قبلُ.

فعن أبي مسلم الخولانيّ أنه قال لمعاوية: أنت تنازع عليًّا في الخلافة؟ أو أنت مثله؟ قال: لا؛ وإني لأعلم أنه أفضل منّي، وأحقّ بالأمر؛ ولكن ألستم تعلمون أن عثمان قُتل مظلومًا؟ وأنا ابن عمّه ووليّه أطلب بدمه؟ فاتوا عليًّا فقولوا له يدفع لنا قتلة عثمان، فأتوه فكلّموه، فقال: يدخل في البيعة، ويحاكمهم إليّ، فامتنع معاوية[82].

قال ابن حزم: (لم ينكر معاوية قطّ فضل عليّ، واستحقاقه الخلافة، لكن اجتهاده أداه إلى أن رأى تقديم أخذ القَوَد من قتلة عثمان ﷺ على البيعة، ورأى نفسه أحقّ بطلب دم عثمان)[83].

4- وَرَدَ في هذه الرواية المنكرة أن أبا موسى الأشعري فسّق عمرو بن العاص، وقال له: إنما مثلك كمثل الكلب إن تحمل عليه يلهث، أو تتركه يلهث؛ وردّ عليه عمرو بقوله: إنما مثلك يا أبا موسى كمثل الحمار يحمل أسفارًا. وهذا غير صحيح بتاتًا، فكيف لصحابيين جليلين أن يصدر منهما مثل هذا الهراء، وهما من أشد الصحابة اقتداء برسول الله ﷺ، وتأسيًّا بسنته؛ والذي دلت عليه الروايات الصحيحة أنهما لم يتنازعا قطُّ، وقد أُخذ عليهما عهد الله وميثاقه وذمته وذمة رسوله أن يتخذا القرآن إمامًا، ولا يعدوا به إلى غيره في الحكم بما وجداه فيه مسطورًا، وما لم يجدا في الكتاب ردّاه إلى سنة رسوله ﷺ، لا يتعمدان لها خلافًا، ولا يبغيان فيها بشبهة[84].

5- أفاد هذا الخبر المنكر أن عليًّا ومعاوية تلاعنا، ودعا بعضهما على بعض في قنوته، وهذا غير صحيح طبعًا، فهما من أشد الصحابة وقوفًا عند حدود الله واقتداء برسول الله ﷺ وهو القائل: (من لعن مؤمنًا فهو كقتله، ومن قذف مؤمنًا بكفر فهو كقتله)[85]. وقد تقدم قبل أن عليًّا رضي الله عنه لما بلغه أن اثنين من أصحابه يظهران شتم معاوية ولعن أهل الشام، أرسل إليهما أن كُفَّا عما يبلغني عنكما، فأتياه، فقالا: يا أمير المؤمنين؛ ألسنا على الحق، وهم على الباطل؟ قال: بلى، ورب الكعبة المسدنة، قالوا: فلم تمنعنا من شتمهم ولعنهم؟ قال: كرهت لكم أن تكونوا شتّامين لعّانين، ولكن قولوا: (اللهم احقن دماءنا ودماءهم، وأصلح ذات بيننا وبينهم، واهدهم من ضلالتهم، حتى يَعْرِفَ الحقَّ مَنْ جَهِلَهُ، ويرعوي عن الغيّ من لجج به)[86].

6- أفاد هذا الخبر المنكر أيضًا أن أهل الشام بايعوا معاوية عقب غدر عمرو بن العاص بأبي موسى؛ والحق أن معاوية لم يبايَع بالخلافة إلا بعد وفاة عليّ، فقد روى ابن عساكر في (تاريخ دمشق)[87] عن التنوخي قال: كان عليٌّ بالعراق يدعى أمير المؤمنين، وكان معاوية بالشام يدعى الأمير، فلما مات عليّ دعي معاوية بالشام أمير المؤمنين.

وقال ابن كثير في هذا المعنى: (لما مات عليٌّ قام أهل الشام فبايعوا معاوية على إمرة المؤمنين؛ لأنه لم يبق له عندهم مُنازع)[88].

كانت هذه أهم الشبه التي تضمنتها تلكم الوثيقة المكذوبة، وهناك شبهة أخرى قد تنقدح في أذهان البعض، وهي: لماذا أدرج الطبري وغيره من العلماء هذا الخبر المنكر على علته سندًا ومتنًا؟

والجواب: أنّ من القواعد المقررة عند أهل الصنعة أن العالم إذا أَسْنَدَ لَكَ فقد حَمَّلَكَ، بمعنى: من ساق لك الخبر بسنده، فقد حمّلك مؤنة البحث عن درجته صحة وضعفًا، وعليه فإن الطبري وغيره ممن ساق هذا الخبر المنكر قد برئت ذمتهم بسوقه بأسانيده، ثم إن الطبري وغيره من المؤرخين لم يشترطوا الصحة فيما أخرجوه، والله تعالى أعلم.

هذا؛ وقد أورد الدينوري المتوفى سنة 282هـ نص وثيقة التحكيم الصحيحة في كتابه

(الأخبار الطوال)[89]، ولم يرد فيها ـ بحمد الله ـ ما يُنكر على عليّ أو معاوية أو الحكمين، ونصها:

(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

هذا ما تقاضى عليه عليُّ بن أبي طالب، ومعاوية بن أبي سفيان وشيعتهما، فيما تراضيا فيه من الحكم بكتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وآله وسلم.

قضية عليّ على أهل العراق شاهدهم وغائبهم، وقضية معاوية على أهل الشام شاهدهم وغائبهم.

إنّا تراضينا أن نقف عند حُكم القرآن فيما يحكم من فاتحته إلى خاتمته، نُحيي ما أحيا، ونُميت ما أمات، على ذلك تقاضينا، وبه تراضينا.

وإن عليًّا وشيعته رضوا بعبدالله بن قيس ناظرًا وحاكمًا، ورضي معاوية بعمرو بن العاص ناظرًا وحاكمًا.

عليٌّ ومعاوية رضي الله عنهما أخذا على عبدالله بن قيس وعمرو بن العاص عهد الله وميثاقه وذمّته وذمّة رسوله، أن يتخذا القرآن إمامًا، ولا يعدوا به إلى غيره في الحكم بما وجداه فيه مسطورًا، وما لم يجدا في الكتاب ردّاه إلى سنة رسول الله الجامعة، لا يتعمّدان لها خلافًا، ولا يبغيان فيها بشبهة.

وأخذ عبدالله بن قيس وعمرو بن العاص على عليٍّ ومعاوية عهد الله وميثاقه بالرضا بما حكما به مما في كتاب الله وسنة نبيه، وليس لهما أن ينقضا ذلك، ولا يخالفاه إلى غيره.

وهما آمنان في حكومتهما على دمائهما، وأموالهما، وأشعارهما، وأبشارهما، وأهاليهما، وأولادهما، لم يَعْدُوَا الحق، رضي به راض، أو سخط ساخط.

وإن الأمة أنصارهما على ما قضيا به من الحق مما في كتاب الله.

فإن توفي أحد الحكمين قبل انقضاء الحكومة، فلشيعته وأنصاره أن يختاروا مكانه رجلاً من أهل المعدلة والصلاح، على ما كان عليه صاحبه من العهد والميثاق.

وإن مات أحد الأميرين قبل انقضاء الأجل المحدود في هذه القضية، فلشيعته أن يولوا مكانه رجلاً يرضون عدله.

وقد وقعت القضية بين الفريقين والمفاوضة ورفع السلاح.

وقد وجبت القضية على ما سمّيناه في هذا الكتاب، من موقع الشرط على الأميرين والحكمين والفريقين، والله أقرب شهيد، وكفى به شهيدًا، فإن خالفا وتعدّيا، فالأمة بريئة من حكمهما، ولا عهد لهما ولا ذمّة.

والناس آمنون على أنفسهم، وأهاليهم، وأولادهم، وأموالهم، إلى انقضاء الأجل، والسلاح موضوعة، والسبل آمنة، والغائب من الفريقين مثل الشاهد في الأمر.

وللحكمين أن ينزلا منزلاً متوسّطًا عدلاً بين أهل العراق والشام.

ولا يحضرهما فيه إلا من أحبَّا عن تراض بينهما.

والأجل إلى انقضاء شهر رمضان، فإن رأى الحكمان تعجيل الحكومة عجّلاها، وإن رأى تأخيرها إلى آخر الأجل أخَّراها.

فإن هما لم يحكما بما في كتاب الله وسنة نبيه إلى انقضاء الأجل، فالفريقان على أمرهم الأول في الحرب.

وعلى الأمّة عهد الله وميثاقه في هذا الأمر، وهم جميعًا يد واحدة على من أراد في هذا الأمر إلحادًا، أو ظلمًا، أو خلافًا.

وكتب يوم الأربعاء لثلاث عشرة ليلة بقيت من صفر سنة سبع وثلاثين)[90].

ولما كتبت هذه الوثيقة هدأت الأوضاع، واستتبّت الأمور نسبيًّا، وشرع الناس في دفن قتلاهم، فعاد عليّ إلى الكوفة، وكان قد أسر جماعة من أنصار معاوية، فأطلقهم، وكذلك فعل معاوية لما أراد الانصراف إلى الشام.

ثم انشق عن جيش عليٍّ ﷺ فرقة الخوارج؛ لأنهم رفضوا التحكيم، وكفروا عليًّا ﷺ ومن قَبِلَ التحكيم من المسلمين، وقالوا: لا حكم إلا لله، فقال عليٌّ: (كلمة حق أُريد بها باطل)[91]، وبدؤوا التشغيب في المساجد، وقتلوا بعض الصحابة، فقاتلهم عليّ ﷺ في معركة النهروان، ثم هدأت الأوضاع مدة من الزمن، فطعن عبدالرحمن بن ملجم الخارجي عليًّا ﷺ طعنة في رأسه وهو خارج لصلاة الصبح، فمات بسببها[92]، ولله الأمر من قبل ومن بعد.

❁❁❁

خاتمة واستنتاجات

تحصّل مما تقدم أن:

- الخلاف الحاصل بين الصحابة ﷺ لم يكن منشؤه القدح في خلافة أمير المؤمنين عليّ ﷺ؛ بل أقروا له بذلك، وإنما سبب الخلاف هو في المطالبة بالتعجيل من الاقتصاص من قتلة عثمان ﷺ، إذ رأى عليٌّ ﷺ تأخير ذلك إلى استتباب الوضع، واجتماع الكلمة.
- حادثة الجمل أثارها السفهاء من فريق عليّ وفريق طلحة وعائشة والزبير، وأنها جرت من غير قصد.
- لم يكن معاوية ﷺ يعتقد الأحقية لنفسه في تولي إمارة المؤمنين، ولم يبايعه على ذلك البتة أهل الشام، وسبب امتناعه عن المبايعة هو مطالبته بالتعجيل في أخذ القود من القتلة، أو تمكينه منهم باعتباره كان واليًا لعثمان وهو ابن عمه، ولا شك أنه كان مخطئًا في هذا.
- دَافِعُ عمرو بن العاص ومعاوية من التحكيم هو حقن دماء المسلمين، والدعوة إلى لَمِّ الشمل؛ لا لكونهما رَأَيَا أهل العراق في طريقهم إلى النصر والتمكين، فخافوا الهلاك، كما صورته الرواية المنكرة المتقدمة.
- وثيقة التحكيم المشهورة المتداولة منكرة، وجميع طرقها لا تخلو من مقال، وأنها تضمنت جملة من الشبه الماكرة، قَصَدَ واضعوها النيل من صحابة رسول الله ﷺ، والحطّ من قدرهم ومرتبتهم.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، والحمد لله رب العالمين.

❁❁❁

الهوامش

(1) (الطبقات الكبرى) لابن سعد (3/ 22).

(2) (العواصم من القواصم) (ص299).

(3) فضائل أمير المؤمنين ذي النورين عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه، برقم: 4527، (3/ 101)، وقال عقبه: (هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه).

(4) (الطبقات الكبرى) (3/ 22-23).

(5) (البداية والنهاية) (10/ 431).

(6) (البداية والنهاية) (10/ 432).

(7) (تاريخ الطبري) (4/ 461).

(8) (الكامل في التاريخ) (2/ 581).

(9) النساء:113.

(10) الأحزاب:33.

(11) النساء:113.

(12) الحجرات:9.

(13) (أحكام القرآن) (3/ 569-570).

(14) (البداية والنهاية) (10/ 434).

(15) (البداية والنهاية) (10/ 440).

(16) (4/ 479).

(17) (البداية والنهاية) (10/ 448-449).

(18) (البداية والنهاية) (10/ 449).

(19) قال الجوهري: (الهَزَاهِزُ: الفتنُ يهتزُّ فيها الناس). (الصحاح) (3/ 902)، مادة: هزز.

(20) أخرجه الطبري في (تاريخه) (4/ 487-489).

(21) (البداية والنهاية) (10/ 451).

(22) (البداية والنهاية) (10/ 451).

(23) (البداية والنهاية) (10/ 451-452).

(24) (العبر في خبر من غبر) للذهبي (1/ 27).

(25) (شرح العقيدة الطحاوية) (2/ 723).

(26) ينظر: (البداية والنهاية) (10/ 462).

(27) (4/ 533).

(28) (البداية والنهاية) (10/ 467).

(29) (البداية والنهاية) (10/ 468-469).

(30) (4/ 544).

(31) أخرجه أحمد في (المسند) برقم: 27198، (45/ 175)، عن أبي رافع؛ وقال الهيثمي في (مجمع الزوائد) (7/ 234): (رجالُهُ ثقاتٌ).

(32) (الطبقات الكبرى) (3/ 23).

(33) (2/ 50).

(34) (3/ 23).

(35) (10/ 473).

(36) (البداية والنهاية) (10/ 473).

(37) (الطبقات الكبرى) (3/ 23).

(38) (البداية والنهاية) (10/ 491-493) بتصرف.

(39) (الفصل في الملل والأهواء والنحل) (4/ 124).

(40) (لمع الأدلة في قواعد عقائد أهل السنة والجماعة) (ص129).

(41) أخرجه الطبري في (تاريخه) (4/ 563).

(42) (9/ 137-138).

(43) الحجرات: 9.

(44) (4/ 569) من طريق أبي مخنف لوط بن يحيى الكوفي، وهو متروك الحديث، قال ابن عدي في (الكامل في ضعفاء الرجال) (7/ 241): (شيعي محترق)، وانظر: (الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم (7/ 182)، و(ميزان الاعتدال في نقد الرجال) للذهبي (3/ 419).

(45) (البداية والنهاية) (10/ 499).

(46) (تاريخ الطبري) (4/ 573 فما بعدها)، و(الكامل في التاريخ) (2/ 636 فما بعدها)، و(البداية والنهاية) (7/ 285 فما بعدها).

(47) كتاب الصلاة، باب التعاون في بناء المسجد، تحت رقم: 447، (1/ 97).

(48) (الاستيعاب في معرفة الأصحاب) (3/ 1140).

(49) (فتح الباري) (1/ 543).

(50) (5/ 48 فما بعدها) بسند ضعيف كما سيأتي.

(51) أي: غشًّا. ينظر: (الصحاح) للجوهري (5/ 2116)، مادة: دهن.

(52) (5/ 48 فما بعدها).

(53) (الجرح والتعديل) (7/ 182).

(54) (الضعفاء والمتروكون) لابن الجوزي (3/ 28).

(55) (7/ 241).

(56) أقصد بالرواية المعروفة هنا الرواية المقابلة للمنكرة، كما هو مقرر في علم مصطلح الحديث. ينظر: (نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر) (ص72).

(57) برقم: 15975، (25/ 348-349).

(58) آل عمران: 23.

(59) برقم: 17778، (29/ 316)؛ وقال الهيثمي في (مجمع الزوائد) (7/ 242): (رواه أحمد، وأبو

يعلى والطبراني، ورجال أحمد رجال الصحيح غير محمد بن عمرو، وهو ثِقَةٌ).
(60) (8/ 588).
(61) (ص165).
(62) (العواصم من القواصم) (ص308).
(63) (5/ 70 فما بعدها).
(64) (الطبقات الكبرى) (6/ 342).
(65) (ص109).
(66) (3/ 111).
(67) برقم: 9770، (5/ 452 فما بعدها).
(68) (العواصم من القواصم) لابن العربي (ص310).
(69) كتاب المناقب عن رسول الله ﷺ، باب مناقب عمرو بن العاص ﷺ، برقم: 3844، وقال عقبه: (وليس إسناده بالقويّ).
(70) برقم: 8042، (13/ 409)؛ وقال الهيثمي في (مجمع الزوائد) (9/ 352): (ورجال أحمد رجال الصحيح غير محمد بن عمرو، وهو حسن الحديث).
(71) كتاب المناقب عن رسول الله ﷺ، باب مناقب عمرو بن العاص ﷺ، برقم: 3845؛ بسند منقطع.
(72) (مجموع الفتاوى) (35/ 62-63).
(73) (البداية والنهاية) (9/ 197).
(74) ينظر: (الاستيعاب) (3/ 980).
(75) أخرجه الفسوي في (المعرفة والتاريخ) (2/ 540) عن أبي البختري.
(76) (2/ 263).
(77) ينظر: (الزاهر في معاني كلمات الناس) لأبي بكر الأنباري (1/ 111)، و(المخصص) لابن سيده (1/ 256).
(78) (1/ 481).
(79) (8/ 62) مختصرًا.
(80) كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل أبي موسى وأبي عامر الأشعريين ﷺ، برقم: 2498.
(81) كتاب فضائل القرآن، باب حسن الصوت بالقراءة، برقم: 5048.
(82) عزا ابن حجر في (فتح الباري) (13/ 86) تخريجه ليحيى بن سليمان الجعفيّ أحد شيوخ البخاريّ في (كتاب صفّين)، وجوَّد إسناده.
(83) (الفصل في الملل والأهواء والنحل) (4/ 124).
(84) (الأخبار الطوال) للدينوري (ص195).
(85) أخرجه البخاري في (الصحيح)، كتاب الأدب، باب ما ينهى من السباب واللعن، برقم: 6047، عن ثابت بن الضحاك مرفوعًا.
(86) (الأخبار الطوال) (ص165).
(87) (59/ 145-146).
(88) (البداية والنهاية) (11/ 134).
(89) (ص194 فما بعدها).
(90) ينظر: (تاريخ الطبري) (5/ 53) مختصرًا، و(تاريخ ابن الوردي) (1/ 152)، و(البداية والنهاية) (10/ 556).
(91) أخرجه مسلم في (الصحيح)، كتاب الزكاة، باب التحريض على قتل الخوارج، برقم: 1066، عن عبيد الله بن أبي رافع.
(92) (البداية والنهاية) (9/ 207).

❁❁❁

ثبت المصادر والمراجع

- **أحكام القرآن**، لأبي بكر محمد بن عبدالله المعافري الإشبيلي، تحقيق محمد عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، ط3، 1424هـ.
- **الأخبار الطوال**، لأبي حنيفة أحمد بن داود الدينوري، تحقيق عبدالمنعم عامر، مراجعة الدكتور جمال الدين الشيال، دار إحياء الكتاب العربي، ط1، 1960م.
- **الاستيعاب في معرفة الأصحاب**، لأبي عمر يوسف ابن عبدالله ابن عبدالبر النمري القرطبي، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الجيل، ط1، 1412هـ.

- **البداية والنهاية،** لأبي الفداء إسماعيل بن عمر ابن كثير الدمشقي القرشي، تحقيق عبدالله بن عبدالمحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط1، 1418هـ.
- **تاريخ الرسل والملوك،** لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، دار التراث ببيروت، ط2، 1387هـ.
- **تاريخ خليفة بن خياط،** لأبي عمرو خليفة بن خياط بن خليفة الشيباني، تحقيق الدكتور أكرم ضياء العمري، دار القلم/ مؤسسة الرسالة دمشق، ط2، 1397هـ.
- **تاريخ دمشق،** لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله، المعروف بابن عساكر، تحقيق عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، سنة1415هـ.
- **الجرح والتعديل،** لأبي محمد عبدالرحمن بن محمد الرازي، الشهير: بابن أبي حاتم، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن/ الهند، ط1.
- **الزاهر في معاني كلمات الناس،** لأبي بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار الأنباري، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة ببيروت، ط1، 1412هـ.
- **شرح العقيدة الطحاوية،** لصدر الدين محمد بن علاء الدين علي بن محمد ابن أبي العز الحنفي، تحقيق شعيب الأرنؤوط وعبدالله بن عبدالمحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط10، 1417هـ.
- **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية،** لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين، ط4، 1407هـ.
- **صحيح البخاري،** لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق محمد زهير بن ناصر، دار طوق النجاة، ط1، 1422هـ.
- **الضعفاء والمتروكون،** لأبي عبدالرحمن أحمد ابن شعيب بن علي الخراساني النسائي، تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار الوعي بحلب، ط1، 1396هـ.
- **الضعفاء والمتروكون،** لجمال الدين أبي الفرج عبدالرحمن بن علي بن محمد الجوزي، تحقيق عبدالله القاضي، دار الكتب العلمية، ط1، 1406هـ.
- **الطبقات الكبرى،** لأبي عبدالله محمد بن سعد البصري البغدادي، تحقيق محمد عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، ط1، 1410هـ.
- **العبر في خبر من غبر،** لأبي عبدالله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، تحقيق أبي هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، غفلا من سنة الطبع.
- **العواصم من القواصم،** لأبي بكر محمد بن عبدالله المعافري الإشبيلي، تحقيق الدكتور عمار الطالبي، مكتبة دار التراث بمصر.
- **فتح الباري شرح صحيح البخاري،** لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه محمد فؤاد عبدالباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه محب الدين الخطيب، دار المعرفة ببيروت، سنة 1379هـ.
- **الفصل في الملل والأهواء والنحل،** لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي، مكتبة الخانجي بالقاهرة.
- **الكامل في التاريخ،** لأبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد الجزري، الشهير بابن الأثير، تحقيق عمر عبدالسلام تدمري، دار الكتاب العربي ببيروت، ط1، 1417هـ.
- **الكامل في ضعفاء الرجال،** لابن عدي الجرجاني، تحقيق عادل أحمد عبدالموجود وعلي محمد معوض وعبدالفتاح أبو سنة، دار الكتب العلمية، ط1، 1418هـ.

- **لمع الأدلة في قواعد عقائد أهل السنة والجماعة،** لأبي المعالي عبدالملك بن عبدالله بن يوسف الجويني، الملقب بإمام الحرمين، تحقيق فوقية حسين محمود، دار عالم الكتب بلبنان، ط2، 1407هـ.
- **المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين،** لأبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي الدارمي، تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار الوعي بحلب، ط1، 1396هـ.
- **مجموع الفتاوى،** لتقي الدين أبي عبدالله أحمد ابن عبدالحليم بن تيمية الحراني، تحقيق عبدالرحمن ابن محمد بن قاسم، نشرة مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، سنة 1416هـ.
- **المخصص،** لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، تحقيق خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي ببيروت، ط1، 1417هـ.
- **المستدرك على الصحيحين،** لأبي عبدالله محمد ابن عبدالله الحاكم النيسابوري، تحقيق مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، ط1، 1411هـ.
- **مسند الإمام أحمد بن حنبل،** تحقيق شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد وآخرون، تحت إشراف الدكتور عبدالله بن عبدالمحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط1، 1421هـ.
- **المصنف،** لأبي بكر عبدالرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي بالهند، ط2، 1403هـ.
- **المعرفة والتاريخ،** ليعقوب بن سفيان الفسوي الفارسي، تحقيق أكرم ضياء العمري، مؤسسة الرسالة ببيروت، ط2، 1401هـ.
- **المنتظم في تاريخ الأمم والملوك،** لأبي الفرج جمال الدين عبدالرحمن بن علي بن محمد الجوزي، تحقيق محمد عبدالقادر عطا ومصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية ببيروت، ط1، 1412هـ.
- **ميزان الاعتدال في نقد الرجال،** لشمس الدين أبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان بن قيماز الذهبي، تحقيق علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر ببيروت، ط1، 1382هـ.
- **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر،** لأبي الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، تحقيق نور الدين عتر، مطبعة النجاح بدمشق، ط3، 1421هـ.